الفصل الثامن

في السودان: الخرطوم

صدر القرار الجمهوري بإحالتي للمعاش أغسطس 1975 بسرعة غريبة. وكنت أسمع أن ذلك بسبب اتصال السادات شخصيًّا بالمسئولين للاطمئنان على استكمال تطهير أجهزة الرئاسة من المنحرفين...إلخ. ودق التليفون صباح يوم تالٍ في منزلي فقلتُ بدأت التهاني أو الشماتة! وإذ به صديق من كبار موظفي مجلس الوزراء ممن لم يتصلوا بي منذ سنوات يصرخ مدهوشًا، ويبلغني صيغة قرار المعاش الخاص برجل لم يكمل الأربعين..! ويسأل عما أنتوي عمله، وعدني أن يسارع ويأمل التوفيق في توفير منصب جديد لي وهو العمل استشاريًّا أو خبيرًا في وزارة جديدة باسم شؤون السودان.

واكتشفت أن الدولة تُعِدّ أمانة عامة لمعاونة وزير الدولة لشئون السودان في مصر، (وكان له مقابل في السودان لشئون مصر ضمن برنامج التكامل بين البلدين) وشكرت الصديق الفاضل لمسعاه، لوجودي في مثل هذه

الأمانـة، ومع رجل ذي سـمعة طيبة مثل د. عثمان بـدران وزير الزراعة وشـئون السودان سـاعتها. ورحب بي الرجل كاستشاري للأمانة العامة لشئون السودان، ذاكرًا ماسمعه عني من خبرة، واثقًا أني سأكون خير عون له لأنه – كما أسرَّ إلي – قد سَّرب في تشكيل الوزارة مهمة معالجة المسائل الإفريقية أيضًا..! وهذا مايحمسه للتعاون معي... إلخ.

عرفتُ من الأصدقاء والأمين العام وقتها، قوة موقع السيد الوزير في مجلس الوزراء وعند الرئيس، وأن على الجانب السوداني أيضًا رجلا قويًّا (صلاح عبد العال)، فاستبشرتُ خيرًا للخروج بطاقتي الإفريقية إلى عالم جديد حتى لو كان من مبنى وزارة الزراعة! قرأتُ "منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي مع السودان" كما كانت تُسمى – هذه الوثيقة، التي وقعت بين السادات والنميري لتوثيق علاقة البلدين في 1974 – وفهمت أنه يشمل العمل المشترك في كافة المجالات.. وأخذت أسأل الدكتور بدران عن أبعاد هذا البرنامج؟ وكان يبتسـم إشـارة إلى تقديـره لخبثي من وراء الأسئلة. قال: أنت قادم من موقع خطير (وكان على المسرح وقتها إحدى المسرحيات الكوميدية لعادل إمام يقول فيها للمسئول الحكومي: ما انتم عارفين كل حاجة!) وأنا تمسكت منذ البداية أني أسأل كمثقف، وسأعمل كخبير وليس سياسيًّا. وفهمت أن السادات وَقَّعَ مع النميري اتفاقية الدفاع المشترك (التي ظلت موقع الهجوم على برنامج التكامل كله)، كما اتفق على مشروع "قناة جونجلي" التي تجد معارضة جنوبية في السودان أيضًا.

ثـم أردف الوزير بـأني لا بد مقدر حاجة السـادات للتأييد في المحيط الإقليمـي، إزاء الهجوم عليه عقب اتفاقيات فك الاشـتباك مع إسرائيل باشكالها المختلفة. وماعدا ذلك فهو نطاق عملي لأننا لسنا بقوة إمبراطورية الجيش أو مؤسسـة الري..! واتفقنا على "ركنـي" في قطاع الثقافة لأكون مسـؤولًا عن تطويـر العلاقات الثقافية مع السـودان وحتـى أتجنب أيه حساسـيات من أيٍّ من الأطراف، وحذرني بدوره من "حكاية اليسـار" المصري أو السوداني التي قد تضر بوضعي، بينما يريد الاعتماد على ثقته بي لدفع البرنامج للآفاق الإفريقية، رغم انشغاله الشديد بقضايا الزراعة، مع سيد بك (يقصد سـيد مرعي). كان "اتفاق جنتلمان" طيب، رعاه الأمين العام أيضًا د. على مراد المحترم، كما رعته مدام سهير مديرة مكتب الوزير الحسناء المثقفة. وهذان الموقعان عادة من أهم مفاتيح العمل التنفيذي عند البيروقراطية، الأوتوقراطية بطبعها في مصر!

في وزارة شؤون السودان

رحت أتصفح المواثيق والقرارات الأولية الخاصة بوزارة شؤون السودان والأمانة العامة، وأتلمس مكاني في هذه البيئة للعمل الثقافي. كان الهيكل يبدو كبيرًا، متضمنًا عديدًا من اللجان المتخصصة التي لا تنشئها الوزارة، وإنما تقوم على اشتراك أطراف وزارية أخرى، وكلها على مستوى وزاري يصـل بعضها لضم 5 – 6 وزراء، والأخرى 10 – 12 وزيرًا. وأحيانًا كلًّا

مـن مجلسي الوزراء في البلدين! بل وإن مجلسي البرلمان فيهما سـيجتمعان بكامل عضويتهما في عاصمة تلو أخرى! شـعرت أني سأشـارك في إدارة مهرجان كبير، ومن حظي أن اهتمامه المركزي بالطبع كان في الزراعة والري والتجارة والتعليم على وجه الخصوص، أما الأنشطة الثقافية والاحتفالية فهذا أمره أيسر وحسب الظروف.

عندما دهشـت من هـذه البنية أمام الدكتور بدران، كشـف عن ذكاء حقيقي بالقول إننا كمن يعود لاكتشـاف السـودان، الذي ظل في رحاب الأمن سـنوات، بل وفي ظلال الضيق من انفصاله، فلندع كافة المسئولين يلتقون إذن! وتصورت أن ثمة لجانًا ستكون في ذهاب وإياب إلى أيٍّ من البلدين كل ثلاثة شهور، فاقترحت عليه لتحقيق تعارف حقيقي، أن تجتمع اللجان خـارج العواصم الكبرى، في البلدين، لأنني أراهن أن يكون أي مسـئول مصري يعرف أو سمع بالفاشر (عاصمة دارفور في الغرب)، أو الجزيرة في واد مدني (في الوسط)، أو كسلا (عاصمة شرق السودان)، أو دنقلة (شمالي البلاد)، ومروى (المركز الحضاري). أعجب بالفكرة وأشار إلى ثقتـه في ذكائي! واسـتمتعت أنا في الواقع طـوال حوالي أربع أو خمس سنوات بزيارات لأنحاء السودان، كنت أفاخر بها أمام المثقفين السودانيين الذين أشـك أن يكـون معظمهم قد زار كل هـذه الأقاليم كما فعلت أنا، خاصة وقـد انتهت بوجودي في "جوبا" التي لم يزرها إلا من يعدون على أصابع اليد.

بدأت أكتشف المبالغات التقليدية "للموظفين" كبارًا وصغارًا على الجانبين... ومع كثرة السفريات لا بد أن نتوقع التأجيلات من اجتماع لآخر، ثم يأتي دور التقديرات والإحصاءات التي تخضع للتهويل بطبعها، فلا مانع من زراعة مشتركة لمليون فدان في الدمازين، والانتهاء من قناة "جونجلي" في أقل من كذا سنة، وحفر آبار في كل غربي السودان، والتوسع في حجم التجارة خارج إطار اللب والفول السوداني والجمال... إلخ. والقليل ما نعرفه عن الري والمياه، ناهيك عن الشؤون العسكرية، أو الواقع الاجتماعي للشعب السوداني..! ولذا بدا الموظفون العاملون في الأمانه غير قادرين على عمل علمي مدقق، فطلبت من الأمين العام انتداب شاب حديث التخرج يستطيع العمل معي بكفاءة في إعداد تقارير سليمة من الكتب والصحافة السودانية. وكان هذا الشاب هو الأستاذ سمير حسني، وعمل معي بالجمعية الإفريقية، وخرج معي أيضًا بإبعادي منها وقد ذهب – معي أيضًا – إلى الجامعة العربية وانتظم حتى صار سفيرا للعلاقات العربية الإفريقية.

رحت أتصل بالمجتمع الثقافي والجامعي السوداني، وكان ثمة وجوه بارزة تسبقني إليهم السمعة أو الأخبار أو القراءة لأيٍّ منا، وهم كثر. لكن كان هناك بوجه خاص البروفيسور محمد عمر بشير والسوسيولجي عبد الرحمن أبو زيد وزوجته إحدى مسئولات اللاجئين (مؤخرًا) كارن أبو زيد، والشاعر محمد عبد الحي، والجامعي الأنثروبولوجي عبد الغفار محمد أحمد، وشعراء مثل الجازولي وفولكلوريين مثل الطيب محمد الطيب

وسيد حريز والسفير محمد مكي إبراهيم... إلخ، وصحفيين مثل عبد الله عبيد ونخبة من حركة الشباب الجديدة، والقيادات الشابة من الحزب الشيوعي السوداني (الذي كان من حسن حظي موحدًا) أو من الرافضة الجدد حتى ظهر منهم ومنهن شخصيات اجتماعية أو فنية كبيرة مثل ناهد طوبيا ولبنى حسين وعلي مهدي وحسن موسى... إلخ، وتعاقب المعارف والأصدقاء حتى بلغوا العشرات من أفضل العقول السودانية.

كان بالخرطوم مؤسسات سابقة بالطبع على "عملية التكامل"، لكن طريقة الدعاية الغوغائية لدى السادات والنميري جعلت للتكامل رنينًا خاصًّا، جعل الرأي العام في السودان، وهو غير سعيد بالنميري طبعًا، يصف وصول جحافل التكامل بأن المصريين "حيتكاملونا"، بمعنى عامي في السودان لابتلاع عائلة أو قرية لأخرى! وكانت سخرية على قدر من الطرافة، لكنها "Very Sudanese" كما يمكن القول عن طبيعة العلاقات الشعبية. ربما كانت الإشارة لمظاهر مصرية أخرى في السودان، مثل فرع جامعة القاهرة في الخرطوم، أو موظفي الري، أو التلميحات الدائمة وبدون طائل عن احتمال مجيء العمال الزراعيين المصريين إلى مشروع الجزيرة في مدني، أو الإشاعة الأخطر عن مجيء المصريين لمنطقة قناة جونجلي بعد تجفيفها من المستنقعات من أجل الزراعة، وحرمان الجنوبيين من الثروة الحيوانية نتيجة تقييد حرية الحركة واستحالة عبور القناة.

ولم يخالجني شك بأن أساطير عداوات الشعوب لا تنتهي بسهولة، وأن الأمل ضعيف في حدوث ذلك بمجرد برنامج ثقافي أو إعلامي في

هذين البلدين. إنني لا أنسى ملاحظات عن عدم وقوع أي اختلاط بين الأساتذه المصريين ممن يأتون لفرع جامعة القاهرة بالخرطوم بالعشرات وبين الأساتذة السودانيين في جامعة الخرطوم الراسخة، وذلك بسبب اتهامات متبادلة عن مدى العلمية أو طريقة المصريين في تركيز البرامج لبضعة أسابيع والعودة مقابل اتهام الأساتذة السودانيين بادعاء التفوق والتدريس بالإنجليزية الفصيحة، التي لا تتيح الفرص لجيل جديد يتخرج حاملًا شهادته بالعربية، مما جعل أكثر من نصف الجهاز الإداري في السودان خريجي "فرع الخرطوم" حقوق وتجارة! ولم أجد أثرًا مختلفًا لذلك ولم أسمع كثيرًا أن أستاذًا مصريًّا دخل منزلًا سودانيًّا حسب رواية البعض، بينما كنت لا أستريح شخصيًّا في الخرطوم إلا في بيوت أصدقاء ولا أستقبلهم في القاهرة إلا في بيتي، مما يجعل مثل حيدر إبراهيم أو حاج وراق وآخرين كثر يقولون إن حلمي سوداني مصري!

تغير مع الزمن رأيي في مستقبل التكامل. فأذكر أني كتبت في مجلة "دراسات عربية" تقريرًا شاملًا ومبكرًا عام 1979 عن برنامج التكامل، وكان يتضمن احتمالية قدر من النجاح في أجواء اتفاق أديس أبابا 1972 للسلام مع الجنوب، وبدا الهيكل الكبير هذا مبشرًا، لكني أذكر أني كتبت لندوة بالخرطوم مع مركز الدراسات السودانية حوالي 2010 بإشراف الصديق حيدر إبراهيم، وبعد تأملي لكل ماحدث "للبرنامج إياه" وجدتُ أن الشعبين لا يتوفر لديهما "القرار الإستراتيجي"، الذي تصيغه الشعوب لنفسها "للتوافق" أو "النهوض المشترك"، على نحو ما كان بين المصريين

والسوريين لبناء وحدة حقيقية، وإن كان "الاختراق الانقلابي" والتآمري لم يسمح بها. وهذا الافتقاد للإستراتيجية الشعبية هو ما يحدث مع السودان حتى الآن للأسف... لكني تحمست وقتها للعمل الثقافي، وبدأت أتمدد في الخرطوم بين معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ووزارة الثقافة، إلى دار نشر الجامعة... بل ومن العواجيز إلى صعلكة الشباب!

أشهد أني تعلمت الكثير من تجربتي في السودان...

فسرعان ماتجاوزت ما يعتبره البعض أحيانًا أنه "النظرة الإقصائية" السودانية للمصري نتيجة الشكوك السابقة، أو فيما يطلق عليه في السودان هزرًا بأنه ذلك "الحلبي" أو "الأحمر" مما يطلق سخرية على المصري أو بعض العرب. واعتبرت أن ذلك من مواريث الشعوب حتى في داخلها كقولهم "بالأزرق" أو "الفلاتي" لوصف أحد أبناء غرب السودان في نفس العاصمة، أو ما يقال في مصر عن الصعايدة! ومثل هذه الأمور تبدو أكثر فداحة عندما تكون من قبل شخصيات هامة في تاريخ مصر، رصدت صياغتها يومًا في مقال عن "تشكيل صورة السودانيين في مصر"، وهي صورة مكتوبة من شخصيات مثل الطهطاوي وغيره يكاد الواقع الشعبي أن يكون أرحم منها. ويبقى انفعال "حيدر إبراهيم" دائمًا قائمًا للرد على التعبير المصري عن "حساسية السودانيين"... بما يقدم تفسيره بصراحته المعهودة.

لكن ماتعلمته من علاقتي بهذا الجزء من العالم كان يجُب كل ذلك...

كان عالمًا جديدًا من المثقفين الذين يتداولون أفكارًا جديدة، لكني شعرت أن جزءًا كبيرًا من الأهالي في الخرطوم يعبرون عن محافظات المثلث الشمالية فقط، عندما يفدون للقاهرة تباعًا ويخلقون الانطباع بأن هؤلاء "السودانيين الطيبين" الذين يحبوننا كثيرًا، وذلك حقيقي فعلًا، إلا أننا في مصر لا نكاد نرى غيرهم من الأقاليم الأخرى إلا لمامًا. ولا نعرف ماذا جرى مع الهجرة الجماعية بالآلاف من أبناء هذه الأقاليم (غربًا وجنوبًا) لمصر، بعد أزمة حكم جبهة الإنقاذ الإسلامية (في التسعينيات وبعدها). لكن زياراتي المتكررة مع وفود "برنامج التكامل"، وإن كانت متقطعة، ولعدة سنين، قد جعلتني ألمس تنوعًا اجتماعيًّا وثقافيًّا موحيًا بالكثير.

لمستُ اهتمامًا واضحًا بالتأريخ لتطورات السودان تحت الحكم التركي أو "الاستعمار التركي-الإنجليزي"، وأحيانًا الاستعمار المصري... ومدارس المؤرخين السودانيين شهيرة وراسخة وإن كان يعرف بها القليلون في مصر (محمد إبراهيم أبو سليم – مكي شبيكة – يوسف فضل) حتى المتسودنين (نعوم شقير – الشاطر بصيلي... إلخ) وهم الذين انطلق بعدهم شباب مثل محمد القدال، والمدثر عبد الرحيم، ثم أرَّخ للمسألة الجنوبية محمد عمر بشير. هؤلاء جميعًا، أعتقد أنهم أوقفوا تأثير "هولت" (P.M. Holt) المؤرخ البريطاني المعروف وغيره، وإن كنت أعرف أن ثمة تداخلات كبيرة وقضايا خلافية لا مجال هنا للدخول فيها. لكن التاريخ الاجتماعي في هذا الصدد كان أكثر أهمية، وشعرت به حين قرأت في كتاب "طبقات د. ضيف الله" بأبعاده الصوفية والشرعية، أو في إنتاج معهد الدراسات

الإفريقية والآسيوية. مثل هذا حدث معي بحثًا عن التأريخ للفكر السوداني أساسًا، وكنا في القاهرة لا نعرف في الغالب إلا التأريخ المهتم بالانحياز طبعًا ضد الحركة المهدية لمعاداتها لمصر بالتعاون مع الإنجليز، أو الطائفية السودانية، أو تعريب السودان ومواقف الثقافة العربية المؤثرة (مثل كتابات عبد المجيد عابدين).

ولم يكن كل ذلك حدود اهتمامي بقدر ما ذهبت لعدد من الكتيبات البالغة الألمعية في تقديري سواء لمحمد المكي إبراهيم الدبلوماسي والشاعر المثقف عن "الفكر السوداني: أصوله وتطوره"، وهو الذي نفى فيه – وقدر غياب – قيام "مؤسسة دينية" كالأزهر في السودان، وكيف شكلت ممالكه وسلطناته أساس التوحد السوداني. كما كان هناك دراسة عبد الله على إبراهيم عن الصراع بين المهدي والعلماء، تأكيدًا لمعني غياب المؤسسة الدينية، وكذا كُتيبُه عن الماركسية ومسألة اللغة في السودان بمنهجية جديدة في عالم اللغة يعرفها أهلها، لكنها بالغة الدلالة عن الواقع السوداني. ذلك فضلًا عن كتيب لـ"جوزيف جرنق" المثقف الجنوبي الماركسي، الذي حمل الشعلة في الجنوب حتى أعدم مع القيادات الشيوعية عام 1971، كان قد كشف سلبيات موقف المثقفين والبرجوازية الصغيرة في مسألة الجنوب، سواء من الشماليين أو الجنوبيين.

كان الإنجاز الفكري في هذه الأعمال كلها مفرحًا لي بحق، لأن صورة السودان في مصر تبدو غارقة في سذاجات لا تغتفر! لقد كانت الجلسات في

إطار ونسة الأستاذ محمد عمر بشير أو "M.O.B" كما كان يسمى وخاصة من قبل الأجانب اختصارًا لاسمه، في منزله أو في مكتبه بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ثروة لا تعوض. عرفت معنى المثقف "الحاضن" لإبداعات الشباب العلمية مما ظل درسًا لي حتى الآن، رغم أني تعرفت على الكثير بعيدًا عنه، لكن مثاله في الخرطوم كان بارزًا. عرفت في جامعة الخرطوم وخارجها دراسات "الوحدة مع التنوع" ('Unity in Diversity') ومثالها طبعًا هو السودان نفسه. كتب فيها عمر بشير، وبتوسع عبد الغفار محمد أحمد بل وبونا مالوال وفرانسيس دينق.

هذه المدرسة تمنيت أن يتأملها مثقفو العالم العربي كله إزاء قضايا الطائفية والمذهبية، بل والقبلية أيضًا. وللأسف فهي لم تراعَ كثيرًا هناك حتى لانقاذ السودان، فالنميري، ومن بعده حزب "الأمة" ثم حكم الإنقاذ، كلهم يؤمنون بأمة الإسلام "الواحدة"، وهم المعبرون عنها، ولا مكان لتنوع أو تعددية في هذا النمط. حتى مجال الفنون الحديثة لم يخلُ من تأمل، عما يجري مختلفًا عن المدارس التقليدية في مصر، فثمة مدرسة وطنية نشطة في السودان باسم "الغابة والصحراء" ذات جذور في الشعر والإبداع منذ مجلة "الفجر الجديد"، ومع التيجاني يوسف بشير، حتى "احتوطبت إشراقة" من إبداعه إلى مدرسة الفن التشكيلي بنفس إيقاع "الغابة والصحراء" ("الأخضر والأصفر")، وهي البيئة السودانية الطبيعية الأصيلة. مثل ذلك تمثل في الشعر، بل وقيل لي إن فن التشكيل هو الذي يعكس الشعر الجديد وكلاهما كانا يذهبان بي إلى قلب إفريقيا.

وكان صديقي العزيز محمد عبد الحي مدير الثقافة والمقابل لي في تحريك "التكامل الثقافي". وهو شاعر الحداثة والتراثية، صاحب قصيدتي "العودة إلى سنَّار" و"القبلية". كما أنه في نفس الوقت صاحب كتاب "تجليات الشعر الإنجليزي والأمريكي، في الشعر العربي الرومانسي"، عبر به دائمًا عن رومانسية أو صوفية في أثر مدرسة "الفجر الجديد" التي شبهها بمدرسة "أبولو" الرومانسية في مصر، مع ارتباط واضح بالتراثية أيضًا مثلما فعل أحمد شربين أو الصالحي أو إبراهيم العوام في الفن التشكيلي (مع الخط العربي).

وقد فتح أمامي هذا العالم أبوابًا لم أكن مهيئًا لدخولها، وأطرف ما فيها كانت مجموعات الشباب، شعراء وتشكيليين. وكانت صحبة محمد عبد الحي وإبراهيم العوام وكمال جازولي الدائمة، معينًا لا ينضب من الصداقات الحية في السودان من توجهات مختلفة امتدت إلى عالم الفولكلور والفنون الشعبية، حيث استمتعت كثيرًا بصحبة الطيب محمد الطيب صاحب أشعار الدوبيت والدوباي والإندايه، وبسهرات مع أبناء وبنات الزاندي في الحي الشعبي "المُبدا"، حيث ونسات بنت أحد سلاطين الزاندي، التي فضلت الرقص الشعبي مع الفريق الرسمي عن البقاء في السلطنة أقصى جنوب السودان!

للأسف لم أستطع أن أوفر تبادلًا فنيًّا حقيقيًّا بين البلدين، إلا مجيء محمد عبد الحي لإقامة علاقات كانت طيبة للغاية مع عدد من المثقفين المصريين،

أو مجيء فنان تشكيلي مثل إبراهيم العوام الذي كان يعرف مصر لسابق إقامته فيها، كما استضافت الخرطوم عبد الرحمن الأبنودي ومحمد عفيفي مطر، بترحاب فاق التقدير. وقد تصدت البيروقراطية في البلدين لأي تطوير حقيقي لهذه العلاقة، بسبب القيود المالية والجمركية، حتى أني لم أستطع أن أوفر وصول مجلة "الثقافة السودانية"، بإشراف محمد عبد الحي نفسه، إلى القاهرة حتى عن طريق مكتبة مدبولي الشهيرة! ذلك لأن اضطراب حركة التبادل التجاري يعطل إمكانيات تبادل مواد أخرى كثيرة، لخلاف الإداريين حول عائد الجمال القادم عبر "طريق الأربعين"، ثم يحفظ في البنوك المصرية كرأس مال للتجار الذين يَتصرفون فيه بطرقهم الخاصة لاستثماره. ذلك فضلًا عن عوائد ألوان من التجارة الأخرى بين البلدين، دون أن تتزحزح القوانين المعوقة خلال خمس سنوات من مهرجان "التكامل".

كنا نضحك مع ممثلي الثقافة والإعلام السودانيين والمصريين من هذه العقبات، واقتربت فترتها بود عالٍ مع "بونا مالوال" وزير الإعلام الجنوبي المتنفذ لمدة طويلة في عهد النميري، وهو يشكو من مشاكل التبادل للمواد الإعلامية. سافرنا معًا للفاشر وبقينا أسبوعًا ننتظر الخطوط المحلية، وكان المواطنون ينتظرون طويلًا حتى في سفرهم الدولي نتائج عطل الخطوط الوطنية السودانية، وكان يسخر من قدرة "العرب" – يقصد الشماليين– على البقرطة. وكان يصدر على مسئوليته من وزارة الإعلام مجلة 'Sudan Now'، التي كانت تنتقد الحكومة والنظام بطريقة لم يقدر عليها إلا جنوبي – حسب التعبير الشائع.

كـما كانت الجرأة الدبلوماسـية هي شـهرة "فرانسـيس دينق" المثقف والدبلومـاسي الجنوبي الليبرالي المعـروف، الذي كتب حوالي عشرة كتب عن أهله، "الدينكا" من الفولكلور للتاريخ للسوسيولوجيا. عرضتُ مرة لأعماله في مجلة "الثقافة السودانية" عام 1976. واعتبر بعض مثقفي الشمال هذا المقال إضافة فعلية في الثقافة السـودانية عن ثقافة الجنوبيين لم يفعلها أحد مثقفي الشمال المعروفين حتى ذلك الوقت – كما علق عمر بشير. وكان هـذا المثقف الجنوبي الكبير مجهولًا في الخرطوم كمثقف حتى تلك الفترة، بينما الشـمال نفسه يغلي بتنافس أبناء الدينكا مثل "مالوال" وغيره مع أبناء "الباريا"، والمادي مثل "جوزيف لاجو" أو غيرهم (ليليونج). ولذا فإن افتقاد دور إيجابي لمثقف مثل "جوزيف جرنق" ودور الحزب الشيوعي في دوام التركيز على الحل الديمقراطي لمسألة الجنوب، كان واضح التأثير في السلوكيات السياسية طوال السبعينيات.

كان الحزب الشيوعي السوداني حيًّا إلى حد كبير في الشارع السوداني، عقب استشهاد الرفاق العظام عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ وزملائهم عام 1971. وكنتُ أحرص على استمرار صلة السودانيين بالحركة الشيوعية المصرية بما يتوفر من أدبياتهم، مما يحجزها لي بعض أساتذة جامعة الخرطوم المعروفين. وكان الاتحاد الاشتراكي السوداني – كحزب حكومة – مهلهلًا بـين الأقاليم ونخبته المتصارعة، وقيادة النميري الآخذة في الاقتراب من الإسلاميين تدريجيًّا، لولا الحرج من السادات الآخذ في فض الوفاق معهم

بسبب ظهور الجهاديين ضده. ثم وقع النميري في شر أعماله بنقضه تدريجيًّا اتفاق أديس أبابا للسلام (1972) – الذي كان قد أنهى 17 عامًا من القتال بين الجنوب والشمال – سواء بالأسلمة من جهة (مما يثير الجنوبيين)، أو بإبراز خطط الجنرال "جوزيف لاجو" وتقريبه منه من جهة أخرى، وهو صاحب خطة تفتيت الجنوب إلى ثلاث ولايات، التي من شأنها أن تحجم الدينكا الجنوبيين، وتطلق العنان لأبناء المديرية الاستوائية (الباريا وبقايا مقاتلي إنيانيا). ذلك فضلًا عن خطط ما سمي بمشروع أستاذ القانون د. بخيت عن الحكم المحلي، والأهلي في الأقاليم الأخرى.

كانت هذه أحوال السودان التي عشت فيها دارسًا لأحوال المنطقة، التي تشغلها حرب التحرير الإريترية من جهة، وحركات التمرد التشادية من جهة أخرى، وأصبحت صلتي الشخصية بقادة هذه الحركات من موروثاتي... في الرابطة الإفريقية وخارجها.

قد لا يتصور أحد أني سجلت الجزء السابق بتفاصيله لأكشف أنه حتى فيما نسميه فترة تدهور كفترة النميرى والسادات، وإذ بنا ننتقل لنعيش أسوأ منها في فترات ممتده من بعد السادات ونميري، ولنظل نتساءل عن مصائر شعوبنا مع هذه الغيوم المستمرة...

التعاون العربي الإفريقي: الخرطوم ودمشق

ولم يتوقف نشاطي الإفريقي هذا مع محاولة نقله بدرجة أو أخرى من "السياسي" إلى "الثقافي"، مستفيدا من تحويل الرابطة الإفريقية إلى "الجمعية الإفريقية" المسجلة كجمعية ثقافية أهلية وأنا دائمًا سكرتيرها العام المساعد بوجود عبد المنعم الصاوي أو المستشار مصطفى راتب على رأسها حتى توافقنا يومًا على د. بطرس غالي أواخر السبعينيات. وفي هذه الفترة كانت أزمة الزيادة في أسعار البترول على أشدها، بسبب مضاعفة أسعاره في السوق العالمي لعشرات الأضعاف، وازدياد آثار تلك الأسعار تدميرًا في اقتصاديات الدول الإفريقية، مما جعل الحملات الإعلامية الدولية تحمل العرب وحدهم مسئولية الانهيار الاقتصادي الإفريقي، وفرض ظاهرة "التعاون العربي الإفريقي" لمد الأفارقة بالمساعدات المالية المباشرة من فائضهم من "الدولار البترولي".

وجرت معارك إعلامية ودبلوماسية كثيرة معظمها ضد العرب أساسًا مما كتب عنه الكثير، ولكن أذكر هنا أن صلتي بالبروفيسور محمد عمر بشير وآخرين في السودان مثل عبد الرحمن أبو زيد وبونا مالوال وكذا في مصر مثل د. عبد الملك عودة وغيرهم، جعلتنا نسعى لعقد ندوة كبيرة على المستوى العربي الإفريقي تعالج هذه الكارثة الاقتصادية والإعلامية في نفس الوقت، بل وعقدنا ندوة أولية في الخرطوم لهذا الغرض. واتصلتُ مع عمر بشير بالخليجيين لعقد ندوة تجمع الحشد الأكبر إفريقيًّا ودوليًّا.

وتحمس سلطان القاسمي أمير الشارقة باستضافة هذا العمل الكبير في ديسمبر 1976 كأولى الندوات الكبرى عن التعاون العربي الإفريقي، لمعالجة مشاكله. وأذكر أنني في مرة عددت حوالي عشر ندوات شاركت فيها، بل ومعدًّا لها أحيانًا كثيرة، ودون جدوى كبيرة، لكن أذكر ندوة الشارقة كمثال احتشد فيه معظم المهاجمين والمدافعين عن "البترو دولار" وأحيانًا "الدولار العربي" بالذات رغم وجود دول إفريقية عديدة من أغنياء البترول (نيجيريا/ أنجولا/ الجابون... إلخ). وكان النقاش يحتد إلى حد تبادل الشتائم بين أرشي مافيجي المفكر المعروف من جنوب إفريقيا، وعلي مزروعي المفكر العربي الإفريقي الأمريكي وتشامبي تشيوي السفير الزامبي صاحب كتاب "دولارات عربية لإفريقيا" الشهير في تلك الفترة، حيث ترجمه له الخليجيون ونشروه، وكافئوه مكافأة مجزية حتى كتب نقيضه! كانت ندوة شهيرة بتراشق الألفاظ عن تجارة العرب بالرقيق، وإنفاقهم للأموال ببذخ في أوروبا دون إفريقيا، ثم إعطاء أموالهم للشركات متعددة الجنسية حين يريدون تنفيذ المشروع في إفريقيا، فضلًا عن أسلمة التعاون، أو رشوة الحكام الفسدة..! وهذه النغمات بدرجات مختلفة هي التي سادت، رغم جهد شخصية اقتصادية ممتازة مثل الشاذلي العياري (تونس) في ضمان انضباط دور بنك عربي لإفريقيا (لاحظ تصميم الجانب العربي على تسميته البنك أو صندوق المعونة على أنه عربي "لإفريقيا"!)

ربما كانت سمعة هذه الندوة وموافقة الأمير على تسميته القاعة الكبيرة في الشارقة باسم "قاعة إفريقيا" – مع نسيان هذا الأمر لاحقًا! – ربما أدى ذلك

لدفع روح المنافسة هنا وهنالك لمعالجة مشاكل "التعاون العربي الإفريقي"، أو ما ارتقى إليه الاسم كتضامن عربي إفريقي. وكتبنا جميعًا الكتب عن الموضوع (محمد عمر بشير – حلمي شعراوي – عبد الملك عودة). أما بشير فكان سعيدًا بوضع السودان على خريطة التعاون العربي الإفريقي، والدكتور عودة، الأكاديمي البرجماتي رئيس صندوق المعونة صاحب المعلومات الطازجة، يخدم بها عالمه الجامعي أساسًا، وشعراوي المرتبط بالسياسة والأنشطة الإفريقية، خاصة وقد تولى موقع نائب رئيس جمعية العلوم السياسية الإفريقية (AAPS) الشهيرة بين الأكاديميا الإفريقية.

في هذه الأجواء كانت صداقتي تنمو مع مثقف سوري، مهتم كثيرًا بانتمائه للدراسات الإفريقية هو د. جورج جبور. وهو صاحب كتاب علمي بالإنجليزية مدقق عن "الاستيطان الأبيض في روديسيا والجنوب الإفريقي عمومًا"، وهو بعثي متحمس لسوريا البعثية، العربية القومية. ومن خلال الحزب بالطبع كان قريبًا من الرئيس حافظ الأسد لعدة عقود، مستشارًا وموظفًا كبيرًا، وتَفَهَّمَ بدوره ظاهرة التعاون العربي الإفريقي، ورأى أنه يمكن أن يدفع بدور سوري في هذا المهرجان أيضًا، وأن صديقه شعراوي يفيده في هذا الشأن، إلى درجة نقل أفكاره تلك للرئيس حافظ الأسد وتحميسه لعمل شيء كبير في هذا المجال. كدت لا أصدقه حين طلبني مرة وشرح لي أنه يدعوني لمقابلة الرئيس الأسد في دمشق..!

وحددنا موضوع "العلاقات الثقافية العربية الإفريقية" لتستضيف دمشق

ندوة كبيرة عنه، حيث القمة العربية الإفريقية الأولى في خريف عام 1977. وكانت العلاقة بين الأسد والسادات آخذة في تصعيد التوتر بعد قيام مصر بتوقيع اتفاقية فك الاشتباك مع إسرائيل، بما يكاد يصل لحد القطيعة. وكان عليَّ ترتيب ذهني وأموري مع وزارة شؤون السودان أيضًا لأزور دمشق واقابل الرئيس السوري في هذه الظروف..! ولا أريد أن يستغرقني الحكي هنا ولكن في أثناء عودتي من سفرة – أظنها ليوغوسلافيا – نزلت في مطار بيروت حسب اتفاقي مع جورج جبور، لتأخذني سيارتهم إلى دمشق... وإذ بنداء في ساحة المطار باسمي، لأجد من يقول بضرورة سفري حالًا للقاهرة بنـاء على طلب الوزير عثمان بدران! اتصلت بجبور من المطار وعدت إلى القاهرة، وكانت كلمات الوزير الغاضبة والودية في نفس الوقت تشير إلى أني "عايز أودي نفسي في داهية" والرجل الكبير – يقصد السادات – غضبان بهذا الشكل مع الأسد. وأني لم أسمع أو أفهم تحذيره السابق لي.

كان جبـور قد فهم من مكالمتي بالمطار هذا الاحتمال، فسـكت، لكنه صمـم أن نمضي في الندوة بطريقة هادئـة، وكادت تكون قد توقفت، إلا عند سماعي خطاب الأسد في اجتماع أول قمة عربية إفريقية بالقاهرة، وهو يتحدث عن جهود دمشق في دفع التعاون العربي الإفريقي، بالإعداد لندوة عـن العلاقات الثقافية العربية الإفريقية بالتعاون مع "الجمعية الإفريقية" بالقاهرة..! قلتُ هذا انتقام دمشق مني لتلكئي..! ويبدو أن الميزة الوحيدة التي أنقذت رقبتي أن أحدًا لايسمع بجدية أو يقرأ خطب الرؤساء..!

مع الإرتريين

استمر السودان زاوية هامة في حياتي الثقافية والسياسية، وكان دائمًا منفذًا لي إلى عوالم جديدة سنرى بعضها من "جوبا" في الفصل القادم، لكنها كانت أقوى مع الثورة الإريترية وبعض الصداقات الإثيوبية، بل والسودانية في إثيوبيا. ولعلاقتي بإريتريا الثورية وحركتها للكفاح المسلح قصة كتبت عنها يومًا تحت عنوان "سأحكي لكم"، وهذا بالطبع غير ما نشرته عن حق تقرير المصير لإريتريا في مجلة السياسة الدولية خريف 1977 وها أنا أحكي لكم بعضًا من حكايتي مع الثورة الإريترية من واقع وقوفي بجانبها في القاهرة والخرطوم.

لم يتم إنشاء مكتب تمثيلي رسمي للحركة الوطنية الإريترية بالقاهرة، مثل بلدان أخرى سارع وطنيوها إلى القاهرة. ذلك أن المبدأ الذي استقر في مصر هو عدم وجود تمثيل رسمي لحركة "معارضة" أو "وطنية" من بلد مستقل (كما كنا نوقف عمل المكتب عند استقلال الدولة إذا كان التمثيل الدبلوماسي قد تم لحكومة الحركة التي استمر اضطهادها أو تصفيتها مثل الكاميرون). وكان هذا المبدأ ينطبق مبكرًا على الإريتريين خاصة مع شدة الحساسية إزاء إثيوبيا. ذلك رغم عدم حرج إثيوبيا نفسها من إقامة القاعدة العسكرية الأمريكية (كانيوستيشن) في أسمرة، أثناء محادثات استقلال السودان 1953، ثم استغلال إثيوبيا لانشغالنا بالوحدة مع سوريا، 1958 فضلًا عن خوفها من هذه الوحدة بمحاولة إعلان ضم إريتريا النهائي

لها، بدلًا من العلاقة الفيدرالية الشكلية. ذلك مما دفع قادة إريتريا للجوء للقاهرة منذ 1958.

أجدني أؤكد هنا أن ثمة حالة "رضا وحساسية" دائمة في نفس الوقت لدى كثير من المصريين تجاه إثيوبيا، وليس فقط من جانب الأقباط وحدهم. وأشعر أن كثيرًا من المصريين كانوا عمومًا سعداء بكون الكنيسة "المصرية" صاحبة القيادة بالنسبة للكنيسة الإثيوبية، وأن ذلك لا بد أن يسكت "الاحباش" عن أي شغب مع "مصر"! وها قد وجدت نفسي أذكِّر شباب الباحثين مؤخرًا بأننا كنا نلعب ونحن أطفال لعبة "حبشي أطاليا" وثبت لي بعدئذ صلتها بموقف المصريين مع "الأحباش" وقت الهجوم الإيطالي على إثيوبيا عام 1935، وتشكيل لجان شعبية في مصر للتعرض للسفن الإيطالية عند عبورها بقناة السويس (آمل أن تتوفر دراسة في التراث الشعبي عن ذلك!).

في هذا الجو مثلت "المسألة الإريترية" في مصر أبعادًا جديدة، وانعكاسات لدى النخبة السياسية المثقفة بالغة التعقيد. وسأحكي فقط عن نصف الكوب، فارغًا مرة وممتلئًا مرة أخرى!

كانت النخبة الحكومية في مصر تشعر بالقلق دائمًا من الإمبراطور "هيلا سيلاسي"، وبالقطع تريد أن "تقلقه" دون التأثير على "سمعة" مصر في إفريقيا (بتهمة دائمة عن تدخلات عبد الناصر!) أو مصالح مصر في مياه النيل، وكان الأقوى هو الخوف من مثال "انفصال" إريتريا... على موقف جنوب السودان!

كنت أشعر بتأثري بذلك من مناقشات في اتجاهات مختلفة مع محمد فايق طبعًا، وكذا مع المستشار مصطفى راتب، ومع د. إبراهيم صقر مثلًا. وفي اتجاه آخر كان د. عبد الملك عودة يرى أن تأييد إريتريا هو موقف "عروبي" أساسًا، ويضر بمصالح مصر والوحدة الإفريقية، وأنه بصيغة أخرى تعبير عن الإسلاموية. أما القانون الدولي فكان إطار موقف د. بطرس غالي عن "عدم التدخل". لكني كنت أقدر – ومعي عدد من مثقفي اليسار – أن حق تقرير المصير "مبدأ لينيني وثوري"، ولابد من احترام مصر التحرر الوطني لهذا المبدأ. ذلك فضلًا عن أن الحركة السياسية في إريتريا أكثر ديمقراطية من إثيوبيا نفسها، بل ومن معظم الدول العربية باحترامها للتعددية والتنوع الثقافي. ثم إني مصاحب طول الوقت لزعماء استقلال إريتريا، وأعرف وزنهم..!

كان الجدل حول العلاقة مع إثيوبيا دائمًا مثيرًا مع أصدقائي من المنطقة. كان صديق عزيز من "هرر" وسط إثيوبيا يعذبني بحكيه عن أسر مصرية فضلت البقاء هناك عند مغادرة قوات مصرية أبعدت عام 1884 تقريبًا! أما حكايات أهل أوجادين شرقي إثيوبيا عن صلتهم بمصر والمصريين فلم تكن تنتهي. كما أن أهل الصومال نفسه اختاروا زعيم حركتهم الوطنية الأول الحاج محمد حسين وكان أصلًا من الأوجادين، معلنين دائمًا استعدادهم للموت من أجل البقاء كصوماليين، وإن ظلت مصر في نظرهم مسئولة عن تركهم لإثيوبيا. وكانت ذكرى استشهاد كمال الدين صلاح مندوب

مصر في المجلس الإستشـاري للصومال التابع للأمم المتحدة في مقديشو عام 1957 تثير الشجن كل عام.

كان بعض الشـباب الإريتري من ناحية أخرى يسـتفزونني شخصيًّا بالإلحاح على أن مصر باعت القضية في مناقشات عام 1950 بالأمم المتحدة حول مستعمرات إيطاليا، وكانت عوامل كثيرة قد ضغطت على مصر من أجل استقلال ليبيا مقابل القبول بموقف الغرب لتسليم إريتريا لإثيوبيا. وأضافوا أن مصر سـتبقى عند هذا الموقف من إريتريا لمسـاومات أخرى مع إثيوبيا!

كنت أغالب التحدي الشبابي – وقد بدوتُ عجوزًا منذ وقت مبكر – فأحاول إثبات الموقف التحرري لمصر على غير ما يعتقدونه. عاونتُ بقوة مجموعة الطلاب والشـباب الإريتري لإقامة "النادي الإريتري" بشـارع شريف وسـط مدينة القاهرة عام 1957 تقريبا وهـو النادي الذي كاد أن يكون بديلًا لفكرة التمثيل السياسي، وظل مصدر قلق لي مع الأمن المصري نفسـه ومضايقاته للشباب هناك، اسـتجابة لاحتجاجات الإثيوبيين عن نشاط النادي واحتفالاته السياسية، أو استقبال شخصيات سياسية. كان الجميـع يشـعر طبعًا أن هذا الموقـف الإيجابي من ناحيتي لا بـد أنه يمثل الشـؤون الإفريقية برئاسة الدولة، وهو ما كانت "المباحث العامة" تضعه موضع الاعتبار..!

كتبـت في دراسـتي – المذكورة آنفًا – عن لقاء أحد عشر شـابًا إريتريًّا

في حديقة الأسماك بالقاهرة، في السابع من يوليو 1960 لإعلان "جبهة تحرير إريتريا". كنت أعرفهم بالطبع، وتسعة منهم من أبناء الجامعات المصرية، وليس الأزهر كما يلمح البعض عن "إسلامية" الجبهة المبكرة، بل قصد الشباب عندئذ عدم حضور "الشيخ إبراهيم سلطان" زعيم "الرابطة الإسلامية" لاجتماعهم التأسيسي، مكتفين بحضور "إدريس محمد آدم" – المدني الليبرالي في نظرهم – مع عدم ترحيب "ولد آب ولد مريم بزعامة سلطان أو حتى إدريس!

لم توافق "الإدارة المصرية" بالطبع على اجتماع هذه المجموعة في "الرابطة الإفريقية" مثلًا مما أحرجني معهم شخصيًّا. لكن مبدأ المحافظة على "المساعدة السياسية " فقط لإريتريا كان حاضرًا دائمًا. أذكر أن الأمن المصري كان يطلب من الزعماء الثلاثة "البقاء في منازلهم" طيلة أيام أي زيارة للإمبراطور "هيلا سيلاسي" لمصر، مما ضاعف من مواقفي الصعبة. وكان "إدريس آدم " يخطرني بسفره دائمًا للخارج أثناء هذه الزيارات الإمبراطورية! (لا بد أن أشير للقارئ أني سجلت حوالي 15 ساعة مع مختلف الزعامات الإريترية عامي 1977 – 1978 ليمكنني كتابة بحثي عن حركة الثورة الإريترية وقتئذ، ويؤسفني أني لا أجد كثيرًا من هذه التسجيلات الآن وإن كان مضمونها في المقال..!).

وضع الإريتريين في العالم العربي

لم يكن الانقسام في الرأي تجاه القضية الإريترية مصريًّا وحسب، وإنما كان عربيًّا ودوليًّا. أذكر هنا بعض الملاحظات الشخصية فقط حيث تمت دراسة هذا الموضوع في مواقع أخرى. كنت دائم التساؤل من أين تُموِّل هذه الحركة نفسها سفرًا وتحريكًا للشباب، وتعويضًا لبعض الأهالي في القرى المضارة، أو حتى الوظائف المضارة، لأن الإريتريين كانوا عماد بعض القطاعات الإدارية الإثيوبية ومن يعلن ولاءه لاستقلال إريتريا تتعرض وظيفته للضياع بالطبع.

هنا تبلورت اتجاهات الإريتريين وطبيعة النشاط في الدول العربية، فأهل الخليج تروج بينهم مقولة أن الأغلبية الإرترية مسلمة، ومِنْ ثَمَّ يعاونون اخوانهم بالتبرعات وأموال الزكاة، وكان شهر رمضان فرصة لقيادات من الحركة تعبئ المعونات الخليجية في هذا الاتجاه، ويروج على يدها دعوى إريتريا مسلمة (كان الزعيم "عثمان صالح سبي" الأوفر حظًّا في هذا الجانب ويبالغ في دعايته). وعلى نحو آخر كان المنطق مختلفا في "المشرق" العربي، وخاصة مع الاتجاهات البعثية، التي ترى إريتريا "عربية"، وجزءًا من الوطن العربي، ومِنْ ثَمَّ يجب دعمها في هذا الإطار، وتكثيف معونات التعليم والتدريب العسكري لهذا الغرض. فكان أحمد ناصر مثلًا – رئيس المجلس الثوري لجبهة التحرير الإريترية – خريج الكلية الحربية في بغداد، وغيره كثيرون من دمشق وبغداد. أما الجزائريون فلا يبالون بهذه التصنيفات،

فهم قبل الاستقلال وبعده "نموذج" لانتصار الكفاح المسلح "ويجري دعم الحركات الإفريقية " على هذا الأساس.

لم أتصور بادئ الأمر ما يقدمه السودانيون إلا في إطار تحمل موجات "النزوح" واللجوء الإريتري بالآلاف، من غرب إريتريا إلى مناطق الحدود الشرقية السودانية وخاصة قرب "كسلا"، من منافذ "تسيني" و"أم حجر" الإريترية. وكانت شبه منفذ جمركي غير رسمي يتم التحرك منها بتصريح أو معرفة "الأمن السوداني"، وبالتنسيق مع الحركة الإريترية المسيطرة هنا وهنالك، كما كان الإريتريون يمثلون قوة عمل في الزراعة في مناطق الشرق التى يستثمرها السودانيون.

لكنـي تفهمـت بالتدريج أن الأمر أعمق من ذلـك، وأن دور الحزب الشيوعي السوداني مع زعامة الحركة الإريترية تعاونه طبيعته الشعبية من جهة، وطبيعة الحركة الديمقراطية السـودانية وجبهاتها الدائمة من جهة أخرى، مما يسـاعد على رعاية اللاجئـين الإريتريين أيضًا. من هنا فهمت أسبقية قيام "حركة التحرير الإريترية" في السودان بقيادة عدد من المثقفين الإريتريين اليساريين وعلى رأسهم الراحل "محمد سعيد ناود" – الأب الروحي لليسار الإريتري عمومًا – بدعم الحزب الشيوعي السوداني طبعًا. وكانت بور سـودان وسـواكن وعمال الميناء أحد مراكز الحركة العمالية السودانية والإريتريـة معًا مثل عطبرة، وغيرها من المناطق العمالية، حيث كان عمال تراحيـل الزراعة من غرب إفريقيـا أكثر تركيزًا على مشروع الجزيرة وواد مدني.

موقف مصر مع بدء الكفاح المسلح

ليدعني القارئ أعترف أن الحركة اليسارية السودانية عمومًا، والجزء الإريتري المتصل بها، لم تكن تجد ارتياحًا من السلطات في مصر، ولم تألف التحرك تجاه مصر رغم ضرورات التنسيق أحيانًا، فقد كانت "مصر الناصرية" دائمًا تحفظ على "التوجه الشيوعي" في أي حركة تحرير، من الجزائر لجنوب إفريقيا، لإريتريا، للصومال. وكانت علاقاتي في هذا الاتجاه دائمًا فردية، ولم يتح في القاهرة أبدًا تمثيل جناح ماركسي لحركة وطنية. وكان "محمد فايق" يتجنب مشاكل هذا الطريق إن فرض نفسه مثل حالة جنوب إفريقيا وحتى السودان. وكان يعرف أن "الأمن" يتكفل ببقية الإجراءات الضرورية! لكني أشهد أن الحركة الإريترية مثل غيرها كانت تعتبر مصر "معبرًا" آمنًا إن جاز التعبير، وذلك لكافة تياراتها، مع معرفتهم بالموقف المصري.

شعرت أنا نفسي، كمشرف على مكاتب حركات التحرير وشئونها العامة عموما، أن ثمة اتفاق "جنتلمان" بين عبد الناصر والإمبراطور "هيلا سيلاسي"، بأن مصر تؤيد الإريتريين في مطالبهم في حق تقرير المصير السلمية (والإشارة واضحة لتسليمنا بذلك في السودان)، لكنها لا تدعم العمل العسكري أو تمد بالسلاح، وليست مصر مسئولة عن أي دعم عربي آخر في هذا الاتجاه أو ذاك. ولم ينجح أي طرف عربي في دفع القضية بالأمم المتحدة، لأنه سرعان ما صدر القرار الإفريقي، مع قيام منظمة الوحدة الإفريقية، باعتبار حدود التقسيم الاستعماري – ومِنْ ثَمَّ الاستقلال – نهائية! ومن

هنا كانت الضربة المعنوية القاسية ضد ثلاثين عامًا من النضال الإريتري دون سند إفريقي، أو عربي، أودولي – علني على الأقل – ولذا سميت في الأدبيات السياسية باسم الثورة المنسية !

من هنا يأتي تقديري الشخصي لرعاية مصر السياسية – مثل السودان تحديدًا بل والصومال – طوال فترة هذا النضال الإريتري، وهذا رغم مبالغة بعض الأطراف الإريترية عن قيمة "دعم" المنظمات الحقوقية الأوروبية أو الأمريكية، أو قل "صراخها" أحيانًا. كانت مصر الناصرية تفهم دائمًا وضع إثيوبيا كاحتياطي للقوى الغربية خاصة بالنسبة للشرق الأوسط وليس فقط إفريقيا، فهي ذات رابط أيديولوجي مع إسرائيل والصهيونية، وهي مواجهة لموقف مصر في اليمن، وهي صديقة للملكية السعودية، وسياسات الغرب في البحر الأحمر. ولم يكن موضوع مياه النيل مثارًا بأي قوة بعد إقامة السد العالي، وظهور قدرة مصر على تجاوز دول حوض النيل في اتفاقها مع السودان وحده! كانت مساومة إقامة منظمة الوحدة الإفريقية بدور لعبد الناصر والإمبراطور هيلا سيلاسي وبالتوفيق بين المجموعات المختلفة (الدار البيضاء ومنروفيا) قد قاربت بين عبد الناصر والإمبراطور حتى أني كنت أرى في اجتماعات قمة إفريقية كيف يدخل "الزعيمان" بهيبة أبوية.

أشهد أن هذا الجو من العلاقة الوثيقة مع الإمبراطور لم يؤثر على علاقتنا بالقضية الإريترية وزعمائها في الحدود التي تقررت مبكرًا. وحين انطلقت

أول رصاصة على الأرض الإريترية (منطقة القاش) بمعرفة المناضل "حامد عواتي" أول سبتمبر 1961، كان معناها دخول إريتريا عالم الكفاح المسلح مثل الجزائر، وقبل أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو، وهذا ما أخذنا نتابعه ونحتفل مع الإريتريين في القاهرة بذكرى إعلان الكفاح كل عام دون حرج!

ويجب ألا ننسى، رغم كل ذلك، أن الإمبراطور رَدَّ على الموقف المصري، بإلغاء "الاتحاد الفيدرالي" مع إريتريا – واعتبارها جزءًا من إثيوبيا عام 1962 – بما بدا في مصر انتهازًا لظروف فشل وحدة مصر وسوريا من جهة، وردًّا على إعلان الكفاح المسلح في إريتريا من جهة أخرى.

وفي إطار التسامح "مع الثوار الإريتريين"، والتأييد المحدود لهم بمساعدتهم في الحصول على الإقامة والمنح الدراسية والإعلامية (المحاور الثلاثة لأي تأييد سلمي!) كنا نتابع حولها أخبار "المناطق المحررة" الإريترية، والانشقاقات الإريترية أيضًا! كان الشباب الإريتري في أوروبا والولايات المتحدة رافضين للاتجاهات "الإسلامية العروبية" التي تسيطر في رأيهم على شبابهم في "الشرق الأوسط". وكان نفوذ شباب "الجبهة الشعبية الثورية الإثيوبية" (Ethiopian People's Revolutionary Front, EPRF) قويًّا بين هؤلاء الشباب بقدر انتشار الثورية الجيفارية، والفلسطينية أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وكنت أقرأ النشرات الإثيوبية الثورية وتحليلاتها الثورية الجاذبة وأقارنها بالمحافظة عند "محمد عثمان أبو بكر" رئيس اتحاد طلاب وشباب إريتريا

بالقاهرة، وأبتسم، وليس صدفة أن ينضم هذا الأخير لجناح "عثمان سبي" المحافظ الأكبر بعد ذلك.

لذلك كنت أتابع أنباء "المناطق المحررة" بشغف، لأنها شبيهة بأخبار "جيفارية" في أمريكا اللاتينية، ولم تبدأ في إفريقيا إلا أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وهو ما فرحنا له في القاهرة كرد على نكستنا، نكسة التحرر الوطني في 1967. أذكر في ذلك الوقت من أواخر الستينيات أن نجم البعث العراقي والسوري كانا في تصاعد نسبي، بمحاولات تقارب مع دوائر في القاهرة أساسا، خاصة عقب ثورة مايو 1969 في السودان (الناصرية–اليسارية) وكذا في الصومال وليبيا. وأظن أنه في هذا الإطار القومي، دخلت إلى دائرة اهتمامهم الثورة في إريتريا...

كانوا في المشرق يعرفون حجم "الدعم السلمي" الكبير للإريتريين في مصر، فلم يكن هناك مجال للمنافسة إلا في الدعم العسكري، تدريبًا أو منحًا دراسية أو سلاحًا. شعرنا في القاهرة أن ذلك الدعم المشرقي قد يؤثر في ميزان المنافسة! أذكر أن"الأصدقاء" في جهات أمنية سهلوا – من غير إذن رئاسي صريح – مرور أسلحة سورية للإريتريين في قناة السويس، ولم ينكشف ذلك إلا بانكشاف خبر السفينة وهي في البحر الأحمر قبالة الموانيء السعودية ومصادرتها هناك! بل واعتقال مَنْ فيها ممن ثبت أيضًا أنهم تدربوا عسكريًّا في الصين الشعبية. تصورنا طبعًا دور الأجهزة الأمريكية والإسرائيلية مع أصدقائهم في البحر الأحمر..! فكانت "رقاب" من علم ولم

يبلغ الرئاسة موضع نظر! فضلًا عن أن وضع من رتبوا ذلك مع القيادات الإريتريـة في القاهرة أصبح مصدر آلام بدوره لبعض الوقت. لكن يبدو أن حسـن النية قد تغلب في النهاية، رغم عتاب الإمبراطور لعبد الناصر شخصيًّا!

مضت سنوات الستينيات الأولى من الكفاح الإريتري ببطء ملحوظ، وكانت كثافة وجود الإريتريين في السودان واندماجهم في الحياة السياسية بالسودان (بين الشيوعيين والإخوان المسلمين) هي التي وسمت تقسيمات القوى السياسية الإريترية لفترة طويلة. ورغم انقسامات أواخر الستينيات وما بعدها، فإن الموقف القتالي بدأ يتحسن ربما بسبب المنافسة بين المتصارعين عـلى القيادة، وخاصة أن نفوذ "العواجيز" بدأ في الانحسـار ليتقدم جيل الشباب بإعلانه الانفصال عن الجسد القديم للجبهة باسم "قوات التحرير الشعبية" التي تطورت بمسمى "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" عام 1970 بقيادة "رمضان محمد نور"، و"أسـياس أفورقي"، مقابل ترهل نسـبي في جبهة تحرير إريتريا على يد عثمان صالح سبي الذي ذهب بعيدًا مع اليمين العربي الإسلامي، حتى خرج على سلطاته أعداد كبيرة بتوجهات تقدمية انتعشت مع "المجلس الثوري" بقيادة "أحمد ناصر"، وبقية مسميات الآخرين الفرعية لجبهة التحرير.

انقلاب نظم إثيوبيا... ومصر

مضت ثلاث سنوات وتبدل الحكم في مصر إلى الساداتية، ثم جاء الانقلاب العسكري في إثيوبيا بقيادة مجموعة "الدرج" (مجلس الثورة) بقيادة الضابط الصغير "منجستو هيلا ماريام" عام 1973 كانقلاب ماركسي لينيني، مما جعل أنور السادات في مصر يعلن تصديه "للشيوعيين" في إفريقيا بموقف صريح ضد حركات التحرير الإفريقية الراديكالية. انعكس ذلك في موقفنا السلبي من أنجولا، ضد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مبالا MPLA، والإيجابي مع سافمبي وحركته الاستقلالية المنحرفة، ومن أحداث الكونغو خاصة ضد ثوار الجنوب والشرق (أحداث شابا) على النحو السابق ذكره.

وأظن أن احتجاجي على هذه السياسة، وظروف وضعي الشخصي كيساري في جهاز رئاسي آخذ في التحول بهذا الشكل الانقلابي في مختلف القضايا، كان لا بد أن يؤدي إلى خروجي من جهاز الرئاسة عامي 74/ 1975..! أصبح دور مصر، المتهمة قديمًا بالترويج للمعسكر الاشتراكي، مركز نشاط مضاد مباشر لمصالح مصر والمعسكر الاشتراكي نفسه، وهو ما كان رهان السادات في تصوره لدوره مع الأمريكيين، الذين كان يقلقهم دور كوبا والكفاح المسلح الإفريقي الذي يدفع القارة يسارًا، رغم إسقاطهم لنكروما، وموديبو كيتا، وعبد الناصر من الحسابات في القارة الكبرى.

ظلت بعض القيادات من اليسار الإريتري تحسبني على "الإدارة المصرية"،

التي كانت تبدو غالبًا متحفظة على الذين تعتبرهم شيوعيين. هذا ما شعرت به حتى وأنا صديق عدد من الماركسيين الإريتريين في "الجبهة الشعبية"، وجبهة التحرير نفسها المتهمة باليمينية، بل كان اقترابي من شخصيات اليسار في "جبهة التحرير" واضحًا، وكان الصديق الراحل "أحمد ناصر" نفسه متهمًا باليسارية وهو قائد "المجلس الثوري" البارز لجبهة التحرير وفي العمل الإريتري. وأعتقد أن تأثير اليسار الأوروبي كان هو الأقوى في هذا الصدد، وخاصة على "الجبهة الشعبية" وقاعدتها من الشباب بأوروبا. وكان اتهامهم مستمرًّا لمن هم في "جبهة التحرير الإريترية" ومناصريهم، أنهم عروبيون إسلاميون!

في المناطق المحررة

في منتصف السبعينيات، أغرتني صلاتي في السودان مع الإريتريين، ومع زياراتي أحيانًا لكسلا القريبة جدًّا من "تسيني" المنفذ الإريتري إلى الداخل، للتفكير في زيارة الأراضي المحررة الإريترية. وكان لا بد من التنسيق مع الأقربين لي وهم قادة "جبهة تحرير إريتريا"، وإن كنت لم أتردد إزاء مشروع مد الزيارة إلى مناطق "الجبهة الشعبية".

لم تكن المسألة خطيرة، لأن غرب إريتريا، أو منطقة "القاش" (الجاش) – البركة المجاورة لكسلا – كانت مفتوحة على شرق السودان، بسبب سيادة القبائل الممتدة في السودان نفسه مثل "بني عامر" و"البجا" وغيرهم.

وكانت "تسيني" و"أم حجر" على صغرهما تعتبران مدنًا محررة وتديرها جبهة التحرير الإريترية بكبرياء الحركات الكبيرة. وفي المقابل كانت امتدادات ذلك في "وادي بركة" و"أغوردات" و"كرن" ثم "نقفة" محررة أو شبه محررة على يد الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا.

وقد نشأت الفكرة وتمت أثناء زيارتي للسودان ربيع 1977 مع وفد مصري من الشعراء والصحفيين والكتاب وعلى رأسهم الشاعران عبد الرحمن الأبنودي ومحمد عفيفي مطر، كما أسلفت. وكان الطرف الرسمي السوداني المضيف شخصية متميزة وصديق عزيز هو الشاعر الراحل "محمد عبد الحي" وكيل وزارة الثقافة السودانية، وأحدث وجود الشعراء المصريين الكبار والمعارضين للساداتية ضجة كبيرة من قبل الجمهور السوداني ومثقفيه عانت منها الإدارة السودانية والرئيس نميري. وفي إطار هذه البهجة سافرتُ مع الأبنودي إلى المناطق الإريترية المحررة! وفي هذه الأثناء طلب محمد عفيفي أن أتعاون مع محمد عبد الحي في رحيله سرًّا إلى العراق بدلًا من العودة لمصر، هربًا من أمن السادات والنميري ساعتها..!

استمرت زيارتي والأبنودي للأراضي المحررة لمدة أسبوعين تقريبًا، وأبدع فيها الأبنودي في إلقاء الشعر ومصاحبة الشباب والثوار، وخاصة "ثائرات" إريتريا المتميزات بالجمال الفائق، حتى فوجئ من كثرة تساؤلاته بأن قيادات الجبهة تنظر إلى الحب والعلاقات الخاصة مثلها مثل التدخين "ممنوعة نهائيًّا" فصعق الذي أُغرم! وعندها كتب قصيدة جميلة عن أجواء

الزيارة مهداة للجميلة "ألم" أو "علم" ملخصًا للنضال الإريتري. وللأسف لا تتوفر هذه القصيدة عندي أو في التراث المنشور للأبنودي، لكن هاكم مطلعها:

"ألم..."

في عيونها رفرف العلم...

كانت المنطقة موحية بفقر شـديد، وكان الاحتفاء بالأبنودي وشـعره مسيطرًا على الزيارة، فلم ألمس جيدًا تفاصيل "الإدارة الثورية" لهذه المناطق، ولذا أخذنا في ترتيب زيارة أخرى ذات طابع أكثر "بحثية" ومتعددة الأبعاد. خاصة وأن مجلة "الطليعة" كانت قد أوفدت مجموعة بقيادة سكرتير تحريرها حسـين شعلان، وعبر الجبهة الشعبية، ونشروا تقريرًا وافيًا ومفيدًا للغاية عن الثورة الإريترية في مناطقها المحررة، كما كان قد زارها مكرم محمد أحمد من قبل. أغراني ذلك بإعادة المحاولة مع "جبهة التحرير" و"الشعبية" على السواء رغم الخلافات بينهما والتي انعكست في النهاية على الزيارة.

اتجهت مع حسين شعلان نفسه والكاتبين عايدة العزب موسى وعبد الحميد حواس إلى إتمام الزيارة في أواخر 1977.

بدأنا مرة أخرى من "تسيني"، وأخذنا في الصعود مرورًا بالمناطق المختلفة إلى المرتفعات الإريترية حتى المدينة المحررة حديثًا "ماندافرة" على بعد حوالي

مئة كيلومتر من أسمرة، كان ذلك يمكن أن يكون بشرى مبكرة بانتصارات كبيرة، وكانت "الشعبية" في الجانب الآخر شمال شرق إريتريا في "كرن" و"نقفة" زاحفة إلى الساحل عبر مناطق "الدناكل".

رأينا الهول في هذه الرحلة، في عملية صعود الجبال بسيارة "جيب" قديمة عبر طرق يألفها بعض المناضلين فقط، لأنها طبعًا خارج الطرق الرسمية المعروفة. وأثناء مرورنا ذات ليلة على أطراف مدينة "بارنتو"، وإذ بالقوات الإثيوبية توقد المنطقة نارًا وهي في طريقها لإعادة احتلال المدينة الصغيرة، لقطع طريق الثوار إلى "ماندافرة"..! كان رعبًا حقيقيًّا لا أدري كيف تجاوزناه، وأصبح السؤال كيف سنعود؟ لكن هذا الرعب بدا مخففًا حين عرفنا بعد الصعود لماندافرة من السائق الفدائي "بشير" الذي لا أنساه، بأن سيارته ليس بها فرامل! ولكنه اعتمد وسيعتمد على فرامل اليد على أي حال! وأكد المناضل الشاب أن ذلك كان الموقف أثناء الصعود!

ولم يخفف وطأة كل هذه الأخبار إلا الحمام الساخن عند وصولنا في ماندافرة ذات الطابع الإيطالي الواضح، والذي انسحب منها الجيش الإثيوبي مؤخرًا، كما كانت رؤية الثوار الشباب في حالة انتعاش حقيقي متوازنة مع سخونة المعارك مع الإثيوبيين، بما كان يوحي بقرب إعلان التحرير الشامل لإريتريا، خاصة بعد استقلال أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو في سنوات قليلة سابقة. لكن حدة الانقسام، والصراع الدولي الذي جلب مزيدًا من الدعم السوفييتي للحكومة العسكرية في أديس أبابا، وشدة الصراع بين

جبهات التحرير لتأكيد السيطرة في مناطقهم المحررة، لم يتح إنجاز التحرير إلا عام 1991..!

على طريق الاستقلال

لم تكن الصعوبات أمام الثورة من قبل البيئة الخارجية وحدها، ولكن الوضع الداخلي في المناطق المحررة التي زرناها مثلًا لم يكن يوحي بإمكانيات إقامة "دولة" بسهولة رغم أجواء الثورة المسيطرة. وحتى "الثورية" هذه لم تكن مقترنة كثيرًا بعملية بنائية منتظمة بسبب سيطرة "الشعور الوطني" المرتكزِ على مطلب العداء للمحتل الإثيوبي، وضرورات "الاستقلال" أولًا. لم تكن المساعدات الخارجية لإريتريا مثل الحال مع المستعمرات الأخرى لبناء الكوادر والتدريب العسكري المنظم بسبب عدم "الاعتراف الدولي بالثورة"، والتي قلت إنها كانت تعرف بـ"المنسية". لذلك أدركنا في الزيارة وبوجود حسين شعلان في الرحلة ومقارنته لسابق زيارته للشعبية، أن الجبهة الشعبية كانت في وضع أفضل نسبيًّا نتيجة اهتمامها بالتكوين النظري، وتكوين الكادر، والوعي المباشر بمعنى مستقبل الدولة، ضمن حزم ثوري محكم، أشبه بالستالينية. وبدا ذلك مؤثرًا إيجابيًّا وسلبيًّا في الآن نفسه على إدارتها حتى بعد الاستقلال في 1994!

شعرت كثيرًا بالتأثير السلبي للبيئة العربية والاسلامية في فهم قيمة "التنظيم الثوري الحديث والمحكم" على جانب "جبهة التحرير"، خلافًا

لبنية "الجبهة الشعبية" الحداثية بتأثير الثقافة الأوربية لدى شبابها، لكن افتقاد "الحس الديمقراطي" أيضًا على جانب الجبهة الشعبية لم يكن أقل سلبية على بنيتها حتى الآن.

ولم تكن الدوائر الشبابية الثورية في أوروبا والطلابية في الولايات المتحدة الداعمة للشباب الإريتري تهتم بهذا الجانب في التكوين الديمقراطي الذي يزعمونه قدر اهتمامهم بمشكلة "العروبة والإسلام" والرغبة في تمييز "الجبهة الشعبية" على أساس موقفها السلبي نسبيًّا من تلك الشعارات التي تبنيناها على نحو ما عن "جبهة التحرير"، الغارقة في رأي الكثيرين في الخليج الإسلامي أو "المشرق العروبي"! شعرت بذلك حتى عند بعض المفكرين المتأثرين بالثقافة الغربية في مصر، فبعد أن قرأ الدكتور "بطرس غالي" مسودة مقالتي عن الزيارة وتفاصيل ما بها عن الجبهتين، وجدته يقول لي مبتسمًا: يعني السهل الإريتري عربي مسلم (جبهة التحرير)، والمرتفعات مسيحية ماركسية (الشعبية)..!

حاولت كثيرًا أن أكون دائمًا واسطة خير، وخاصة بالضغط الودي على قيادة جبهة التحرير الإريترية الأكثر ألفة معي في القاهرة، حتى أن مجلس ثورتها كان يعقد جزءًا من اجتماعه وهم في القاهرة – بعد مقابلات الأجهزة المعنية – في النادي الإريتري أو بمنزل أحد المناضلين القدامى مثل "إدريس قلاديوس"، وكثيرًا ما كان يستكمل الاجتماع على العشاء في منزلي في ألفة غير مصطنعة بالمرة.

كان بعض قادة الجبهة الشعبية يمرون بالقاهرة، لكنهم لم يكونوا يقتربون مني بنفس الهمة، رغم معرفتهم أنني أُبعِدت عن جهاز الرئاسة. واحتفظتُ بالخيط الذي أبقاني سكرتيرًا للجمعية الإفريقية (بعد تغيير اسم "الرابطة") مع ابتعادي عن الدائرة الرسمية، لكني أذكر أيضًا أني سعيت لدى كل السلطات في فترة من 1979 عبر أصدقاء للثورة الذين استمروا في هذه الأجهزة لإنقاذ الموقف في مناطق القتال ببعض الأسلحة المصرية، وأدت الخلافات الإريترية إلى عدم تسليمها..!

في النهاية تم إبعادي من وزارة "شؤون السودان" في مصر أول عام 1980 بطريقة سخيفة، بسبب دوري في "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية" واعتقالي بمعرض الكتاب الدولي وقتئذ، فضلًا عن إبعادي في نفس الفترة عن الجمعية الإفريقية بقوة تدخل رئاسي ضدي. لم يكن ذلك سببًا في عزلتي عن العمل الإفريقي، بل بالعكس شهد تطورًا جديدًا في حياتي قادني إلى جامعة "جوبا" بجنوب السودان عام 1981، ثم إلى "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" في تونس استشاريًّا للعلاقات الثقافية العربية الإفريقية منذ 1982 وإلى 1986.

ومن هنا لم أكن معزولًا طوال الوقت عن القضية الإريترية، لأني أذكر أني حضرت مع الجبهتين كشاهد في "المحكمة الشعبية الدولية" في ميلانو عام 1979، والتي بدا فيها تأثير الشباب الأوروبي ومنظمات اليسار إلى جانب القضية وخاصة "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا"، بينما لم تكن الدعاية الواسعة

بأدوات "عثمان صالح سبي" تتجاوز العالم العربي وبعض الإسلامي. كما كانت الوفود الإريترية تأتي إلى الجامعة العربية في تونس ونبذل معًا الجهد لدفع القضية بالجامعة، ومحاولة الاستفادة من الثقل العربي والبترودولار الذي يفيد فلسطين نسبيًّا، ولكن دون جدوى بالنسبة لإريتريا، رغم الدعاوي المستمرة حتى الآن بضرورة دخول إريتريا للجامعة العربية!

كان واضحًا أن انشقاقات "جبهة التحرير الإريترية" تزداد اتساعًا بينما تتماسك "الجبهة الشعبية" بقيادة "أسياس أفورقي". ومع ضعف الاتحاد السوفييتي التدريجي ضعفت القوة العسكرية الإثيوبية. وكانت الفرصة لدى أسياس أفورقي والجبهة الشعبية أن يدعم "جبهة التحرير الشعبية التجرينية" بزعامة "ملس زيناوي" في إثيوبيا باعتبارها المعارض القوي هناك لنظام "منجستو". وكانت صفة "التجرينية" في الجبهتين على ما يبدو، وتفوق الإريتريين التنظيمي، سببًا في وصولهما معًا إلى أديس أبابا وأسمرة عام 1991 ليبدأ التحرر والاستقلال... والصراع الجديد!

أذكر هنا أن الجبهة الشعبية دعتني مع أصدقاء آخرين لاحتفالات الاستقلال في مايو 1994، واحتفى بي الرئيس "أسياس أفورقي" بشكل لافت أمام الحضور جميعًا. وقامت صداقة حميمة مع الجبهة الشعبية وحكومتها، حتى أن الرئيس "أسياس" دعاني شخصيًّا مرتين خلال العشر سنوات الأخيرة إلى أسمرة.

بعد الاستقلال

حصلت إريتريا إذن على استقلالها من المحتل الإثيوبي 1991 – 1994، في نفس فترة التحولات الإثيوبية إلى حكم جبهة التحرير التجرينية الصديقة لإريتريا، وبات في ذهن قيادة إريتريا مشروع جديد لدعم الاستقلال بعيدًا عن إثيوبيا، ولكن ذلك ارتبط بما يشبه العزلة. وقد دعاني الرئيس "أسياس أفورقي" بعد حضوري لحفل الاستقلال، مرتين في زيارة خاصة لأسمرة مثلما دعا باحثين آخرين بعد ذلك، وكان تركيزه في المرتين بعد مناقشات سياسية، على تجاهل مصر والدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر لأفكاره عن تكوين مجموعة إقليمية أو أي شكل يتعامل مع المصالح الجماعية لهذه الدول بما فيها إريتريا. وطبيعي أن أفهم مصدر إلحاح الفكرة وهو القلق من التغول الإثيوبي الصاعد، والاتصال الهادئ بالدول العربية التي تَدَّعي أنه صديق لإسرائيل دون وجه حق. وكان مما أثَّر على العلاقات العربية معه تشدده مع اليمن بشأن جزر "حنيش" عام 1995، (وكنت وقفت مع إريتريا في الجدل حولها باعتبار أن الجبهة الشعبية الإريترية كانت تحارب أحيانًا من فوق أراضي هذه الجزيرة)، لكن اليمن ذهبت إلى محكمة العدل الدولية وكسبت القضية فسلمها "أسياس أفورقي" لليمن مباشرة في سلوك سياسي نبيل. أعقب ذلك انقلاب الحكم الإثيوبي بقيادة "ملس زيناوي" على رفاقهم الإريتريين مع رغبة في الخروج إلى البحر الأحمر عن طريق "عصب"، وأدى التحرش المتبادل بسبب بقعة صغيرة على الحدود، "بادومي"، عام 1998 إلى حرب ضروس بين البلدين صمدت فيها القوات

الإريترية أمام الإثيوبيين رغم فارق العدد والعتاد، ولما تراجع الإثيوبيون، احتكم الطرفان إلى المحكمة الدولية التي حكمت عام 2002 بانسحاب إثيوبيا من نقطة الصراع، ولم تستجب إثيوبيا منذ ذلك الحين للآن للحكم الدولي، وما زال وجود إثيوبيا بقواتها على الحدود يجعل إريتريا في حالة تعبئة عسكرية مستمرة مما أضعف اقتصادها وأعطى مبررًا لعدم التقدم الدستوري الديمقراطي للبلاد.

كنت أقف أيضًا إلى جانب إريتريا في هذه المعركة وأظن دعوات الرئيس أفورقي لي كانت ذات صلة بذلك. وقد جعلني كل ذلك أتساءل عن طبيعة التغيرات الإثيوبية التي تدفعها إلى هذا الطموح في ردع إريتريا مرة بل والتفكير في تلجيم القوة المصرية مرة أخرى بعد ثورتها عام 2011 بمشروع سد النهضة، وتحدي الأعراف بل والقوانين الدولية.

وكتبت مرة عن ذلك، ما بدا تفسيرًا لهذا السلوك، خاصة وإني أذهب إلى أديس أبابا كثيرًا لمتابعة ما يدور في منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، أو اللجنة الاقتصادية لإفريقيا هناك، وأقرأ الأدبيات الإثيوبية الحديثة في محاولة لاكتشاف مصادر القوة الإمبراطورية هذه رغم الفقر الجذري للشعب الإثيوبي.

كانت إثيوبيا قد فرضت على نفسها العزلة مطولًا، على عكس ما يرتبط عادة بالإمبراطوريات من ميل للتوسع، وقد استفادت هذه البلاد من دفء الكتاب المقدس، القديم والجديد نحوها، ومن أسد يهوذا لمأسسة الكنيسة،

ومن احتضان صحابة الرسول (ﷺ)، إلى غربة مع الأفارقة المحيطين بها. وتستمتع الفئة التي تعتلي جبالها وتتحكم في وديانها بنفوذ لا أساس تاريخي له، سواء على "بني عامر" أو بني "شنقول" غربًا حتى "الداروط" و"الهوية" الصومالية شرقًا، لكنها تعيش تحت رايات فرسان الإمبراطورية الأمهرية لفترة والتجرينية لفترة أحدث، مثل الساموراي اليابانيين – بأكثر من كونهم جيشًا محدثًا يصول ويجول في المنطقة.

ومنذ صراع الفرس والروم حول سواحل إثيوبيا ومدخل البحر الأحمر، حتى احتلال الإيطاليين لمرتفعاتها، ثم النفوذ السوفييتي في عاصمتها وجيشها، والأدبيات الإثيوبية تعكس إحساسًا بالضعف لا القوة الإمبراطورية، ليصبح "النفوذ الروحي للأبوية الإمبراطورية" وحده لعقود طويلة من القرنين التاسع عشر والعشرين، هو أساس الاقتراب من هذا وذاك. وكان الإمبراطور "هيلاسلاسي" نفسه نموذجًا لهذه الروحية، بل والأريحية، حتى مع "عبد الناصر" مضيفًا أو مستضافًا! لكن الذين حكموا بعده كانت لهم مواقف أخرى...

وقد قرأت تعليقات كثيرة من الأدبيات الإثيوبية مؤخرًا، ودهشت لتكرار "أن مصر تريدنا دولة ضعيفة"، و"إن مصر استغلت ضعفنا" و"أن مصر عقدت منفردة اتفاقيات 1891، 1929، 1959" و"إن مصر تؤكد الآن ملكيتها وحدها لكل مياه النيل التي تنبع في إثيوبيا، ولها حقها التاريخي عكس ما تقوله مصر أيضًا، مع أن إثيوبيا هي مصدر المياه، وحق الإنسان

الإثيوبي في مياهه له قدسية مثل قدسية مصر هبة النيل!"

وبينما كانت إثيوبيا "طاردة" وانعزالية، بحكم تخلف أدواتها الحضارية وفقر شعبها الشديد، طالبة احترام هويتها الروحية، وإذ بالأدبيات الأخيرة تتحدث عن أنها هي التي باتت قاعدة "لسلة غذاء العالم"، بديلة للسودان الذي لم يستفد من تلك النغمة أبدًا. وكل ذلك جاذبًا لمشروعات واستثمارات عالمية تتجه الآن نحو إثيوبيا.

وقد يكون ذلك أغراها، بتطوير تفكيرها تغييرًا إستراتيجيًّا جعلها تتحدث خلاله عن توسعها – مكانة وأحيانًا نفوذًا – في "القرن والحوض" على السواء، (القرن الإفريقي أي الصومال وإريتريا وجيبوتي، أو حوض النيل أي من جنوب السودان حتى أوغندا وكينيا). وقد وفر لها هذا نفوذًا في دول منظمة "الإيجاد" (Intergovernmental Authority on Development, IGAD) أي دول شرقي إفريقيا وحوض النيل وإمكانية التدخل في مشاكل السودان شماله وجنوبه، بل وأصبحت تحذر من "النفوذ المصري" فيهما، كما مدت قواتها المسلحة إلى أنحاء الصومال بعد سيطرتها على الحدود مع إريتريا، وتحديها لأحكام دولية خاصة بهذه الحدود. لكن الجديد أيضًا أنها – وهي تعمل على حصار مصر – تمتد بتصوراتها إلى الشرق الأوسط، وليس فقط الشرق الإفريقي، فبعدما كان الشرق الأوسط يمثل لإثيوبيا تهديدًا بنفوذ سوريا والعراق – ناهيك عن مصر – عبر تأييد الثورة الإرتيرية، أصبحت – بفكرة أكبر من إمكانياتها كثيرًا – تطمح في الحصار المضاد لهذه القوى

المتهالكة الآن، وذلك بمد الفضاء الإثيوبي أمام تركيا، استثمارًا في البلاد، أو نفاذًا إلى الصومال، كما أنها الآن تغري رأس المال الخليجي بالزراعة، أو وعد بالتزويد بالطاقة في الشرق الأوسط بعد قيام سد النهضة.

إذن تدخل إثيوبيا عالم "القوة الإقليمية" بصدر مفتوح، بعد أن كانت تعزف عن ذلك راضية بالسكوت عنها، ولم لا؟ وجنوب إفريقيا قوة إقليمية حاكمة في دول "السادك" (South African Development Community, SADC)، ونيجيريا قوة إقليمية في دول "الإيكواس" (Economic Community of West African States, ECOWAS). بينما مصر، هذا "الشبح القديم" في نظرها، لا يستطيع أن يكون كذلك، لا في الشمال الإفريقي ولا في الشرق الأوسط! كما أن سلبية إريتريا تدعم حالة الشلل المصري في المنطقة بعد عزلة مصر عن القرن الإفريقي كله.

لا تكل صحيفة "الهيرالد" الإثيوبية عن الحديث، حتى منتصف نوفمبر 2016، عن أن مصر تريد إضعاف إثيوبيا، بل وتردد مع غيرها، وهمًا عن ضرورة صياغة "خطاب دولي" إثيوبي يواجه عمل مصر في تعويق تمويل مشروعات إثيوبيا، وكأن نفوذ مصر في مجال "المال الدولي" شديد الوطأة إلى هذا الحد! ولا تني المصادر الإثيوبية تتحدث عن خطاب العداء المباشر القديم عن دور مصر في إثارة القلاقل بدعم مطالب "الأوروموا" لإحداث عدم الاستقرار، مع المجموعات المتمردة ضد الإمبراطورية، وليس حديثًا عن "الانفصال" مثل حالة إريتريا سابقًا.

وفي هذا الخطاب لا تردد إثيوبيا خطابها الثوري السابق والوارد في أول دستور لها، عن حق أية قومية في تقرير المصير "حتى الانفصال"، ولكنها تردد الآن خطاب المياه في مسائل دستورية وسياسية، وفق المادة (51) من الدستور الإثيوبي التي اكتشفتها حديثًا – والتي تنص على دور الحكومة في "إدارة استعمال المياه العابرة للحدود" ومِنْ ثَمَّ بدأت خطابات المياه تختلف بالطبع عن خطابات أخرى سابقة عن الضعف والقوة.

ثمة خطاب جديد في إثيوبيا لم يكن مألوفًا، وهو يتسم بنغمة القومية والمشروع القومي ودور المجتمع المدني كما يتجه خطاب آخر إلى المجتمع الدولي، وذلك لمواجهة خطاب المتمردين من "الأورومو" الآن، وهو خطاب المطالب الاجتماعية والمحلية وليس سد النهضة على جدول الأورمو.

بدا "الخطاب القومي" عن "سد الحدود" ثم سد "الألفية" متواضعًا مع الموجة التي بدأت مطلع هذا القرن عن "الألفيات". وإذ بنا الآن أمام "سد النهضة"..! وأظن هذا التغيير جاء مع القيادة الجديدة الأقرب للبيروقراطيين راغبي بناء الدولة الحديثة وليس مجرد نزعة التفاخر التي حكمت خطاب "زيناوي"، أي إن إثيوبيا كانت قد بدأت الانتقال من حدود الإمبراطورية الصامتة، إلى الدولة الوطنية الفاعلة، بما لا نعرف أثر الربيع الإثيوبي الأورموي على توجهات مثل هذا الخطاب...

قابلت الكثير من الأوروميين في مصر، ولم أجد أنهم يتحدثون عن انفصال شبيه بما حدث مع إريتريا، بل هم يتحدثون عن أثر الديون والمساعدات التي

لا يستفيدون منها بشيء في مواقعهم بالبلاد. كما يتحدثون عن التشريعات الاجتماعية والأرض والزراعة في إطار لا تعرفه كثير من "ثورات الربيع" الحديثة، وهو إطار "إشكالية البيئة" التي تتناول المياه وتخزينها، وحالة الوديان وحماية الأغنام. ومِنْ ثَمَّ حماية الهويات المحلية، وهذا في صلب المجتمع المدني.

وأجد في زياراتي الأخيرة لأديس أبابا أن الرأي العام والإعلام الإثيوبيين يدعمان كل ذلك ويدفعان بالمجتمع المدني في العاصمة ليلهث وراءهما للأسف في الحديث عن مصر وأطماع مصر في إضعاف إثيوبيا! مع أن إثيوبيا بدأت تعاني تغيرات إقليمية مثل مشكلات وضعها مع كينيا المتجهة نسبيًّا نحو مصر، أو في الصومال التي بدأت حكومته تتماسك في ظروف انسحاب بعض قوات إثيوبيا للمواجهة مع "الأورومو".

إن المثقفين الإثيوبيين في الداخل يقعون في خطأ كبير بمجاراة مزاعم الحكم بدل العناية بما تورده مختلف التقارير الدولية عن سوء أوضاع المواطن الإثيوبي الاقتصادية، لأن ما يتم حول السد وأمواله هو نوع من "النمو" لا "التنمية".

وأتصور أن تطورات الحالة الإثيوبية هذه، من مفهوم الإمبراطورية المسيحية المسالمة إلى الدولة الوطنية التنموية الحديثة، تقلق النظام الإريتري ثانية، وتدفعه ليرتب مع الكثيرين – ومنهم مصر بالتأكيد – لحماية نفسه إزاء التطورات الإثيوبية الأخيرة.

عولمة أزمة مياه النيل

أمـا في مـصر فقد انزعج المصريـون كثيرًا – وأنا معهـم بالطبع – من السلوك الإثيوبي تجاه استغلال موضوع سد النهضة لإظهار قوتها إقليميًّا ودوليًّا تجاه مصر، في ظروف تعرف أن مصر اضطرب إيقاعها السـياسي مع ظروف الثورة في يناير 2011. وبدت عجرفة القوة عند النظام الإثيوبي ظاهـرة، كما كان الأمر منـذ أيام وحدة مصر وسـوريا، ثم حرب اليمن، وبما مارسـته عمليًّا إزاء إريتريا، وكأنها تنتقم من مصر. وبنفس الشـكل كان السلوك تجاه السـودان، ومع الأنصار (المهدية) للتشجيع على فصل السودان في الخمسـينيات، كما فعلت ذلك أيام محادثات جنوب السودان الطويلة، سـواء بدفع اتفاق الحل السـلمي 1972 مـن جانبها وحدها مع مجلس الكنائـس العالمي وحتى الاتفاق عبر منظمـة "الإيجاد" أوائل هذا القرن بهدف عزل السودان عن مصر.

كان المصري يغلي... هل سنسـلم لخططهم في حجز مياه النيل عنَّا أم سـنحارب؟ أم نفاوض؟ فضلًا عن البحث عمن يقف وراء إثيوبيا حتى ضمان سلوك السودان معها.

طبعًا من السـهل عليَّ تفهم مجموعة العلاقات المباشرة التي تستثمرها إثيوبيـا مـن إيطاليـا حتـى الصـين ودول الخليـج، وخاصـة أن الحملة الدوليـة تبالـغ في مكانة إثيوبيـا وجاذبيتها الاسـتثمارية، وأعتقد أن هذه مبالغات. وأنا أشـك دائمًا في تصوير الهيئات الدولية لمسـألة معدل النمو

وحجـم الإنتـاج القومي، لأن مـا أقرؤه بـل وأراه في زيـاراتي عن حالة الشـعب الإثيوبي لا يقول بأن ثمة مردًا للاسـتثمارات يجعل معدل النمو 8 – 10 % مع هذا الفقر الشديد.

ركزتُ في مقال طويل نسبيًّا تحت عنوان "أزمة مياه النيل وعولمة المياه" على دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ترتيبات المياه في أحواض الأنهار، وحاولتُ أن أجد رابطًا بين نشاط البنك الدولي إزاء نهر السنغال ونهر الكونغو، ونهـر الزمبيزي على الأقل ضمن الخطـط الدولية لمعالجة مشـاكل المياه والطاقة، وكيف أن مسـألة إثيوبيا والسـودان لا تخرج عن هذه الخطط. وأثرتُ موضوع مبادرة مياه النيل (Nile Basin Initiative)، والتفـاوض حول اتفاقية عنتيبي، واتهمتُ جهاز الري في مصر بالإهمال، والعجز عن التفاوض السليم، وأرسلت وثائق كل هذا الجدل – بمعاونة المرحوم رشـدي سعيد – إلى مجلس الشعب المصري عبر النائبين أبو العز الحريري وحمدين صباحي بعـد انتخابهما للمجلس، ونشرت في أكثر من موقع. كان موقفي دائمًا متشـككًا في اسـتعمال الشدة، وأنني مع تفاوض تقوم به دولة بادية الاستقرار والقوة.